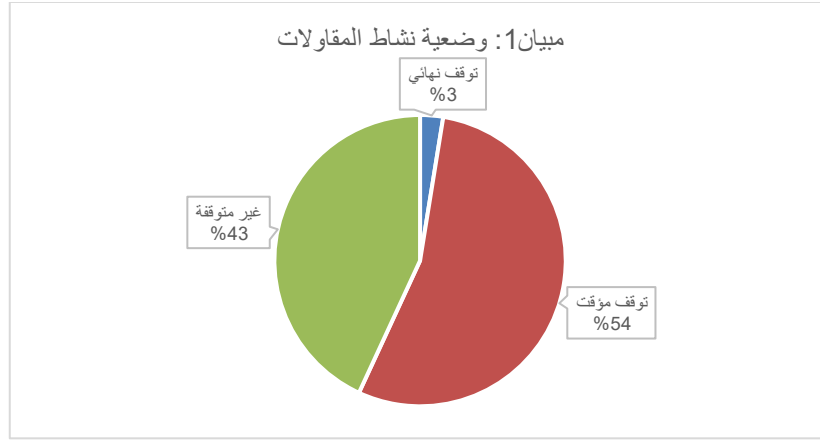


النتائج الرئيسية للبحث الظرفي حول تأثير

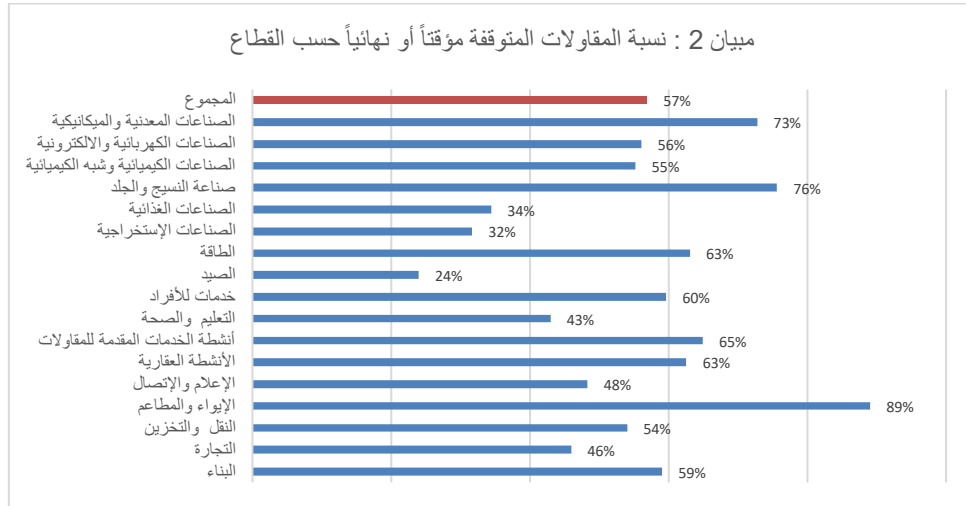
كوفيد-19 على نشاط المقاولات

في إطار رصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الناتجة عن انتشار وباء كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز بحث نوعي لدى المقاولات المنظمة بهدف تقييم الأثر المباشر لهذه الأزمة على وضعية المقاولات بالمغرب. تم إجراء هذا البحث خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 3 أبريل 2020 عبر الاتصال هاتفياً بعينة ضمت 4000 مقاولة منظمة تعمل في قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والطاقة والمعادن والصيد البحري والتجارة والخدمات التجارية الغير مالية.

في بداية شهر أبريل، صرحت ما يقارب **142000** مقاولة أي ما يعادل 57% من مجموع المقاولات أنها أوقفت نشاطها بشكل مؤقت أو دائم، حيث أن أزيد من **135000** مقاولة اضطرت إلى تعليق أنشطتها مؤقتاً، بينما أوقفت **6300** مقاولة بصفة نهائية. حسب الفئة، فإن نسبة المقاولات التي أوقفت نشاطها بصفة مؤقتة او دائمة تشمل 72% من المقاولات الصغيرة جداً و 26% من المقاولات الصغرى والمتوسطة و 2% من المقاولات الكبرى.



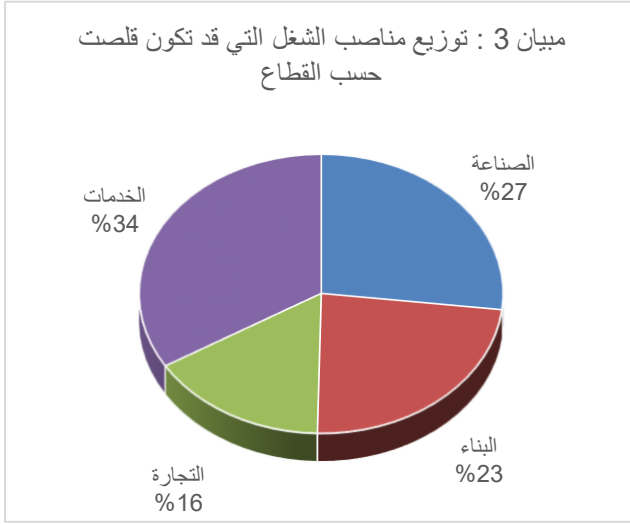
من بين أكثر القطاعات تضرراً من هذه الأزمة نجد الإيواء والمطاعم بنسبة 89% من المقاولات في حالة توقف، وصناعات النسيج والجلد والصناعات المعدنية والميكانيكية بنسبة 76% و 73% على التوالي، ثم قطاع البناء بنسبة تقارب 60% من المقاولات المتوقفة.



التأثير على الشغل

قد تكون هذه الوضعية الراهنة قد خلفت تداعيات على التشغيل، حيث قد تكون 27% من المقاولات اضطرت إلى تخفيض اليد العاملة بشكل مؤقت أو دائم. ووفقا لنتائج البحث، قد يكون تم تخفيض ما يقارب 726000⁽¹⁾ منصب شغل أي ما يعادل 20% من اليد العاملة في المقاولات المنظمة.

بلغت هذه النسبة حسب فئة المقاولات، 21% لدى المقاولات الصغيرة جدا و22% بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة و19% بالنسبة للمقاولات الكبرى. من جهة أخرى، فإن أكثر من نصف عدد العاملين المتوقعين عن العمل (57%) ينتمون إلى المقاولات الصغيرة جدا، الصغرى والمتوسطة.

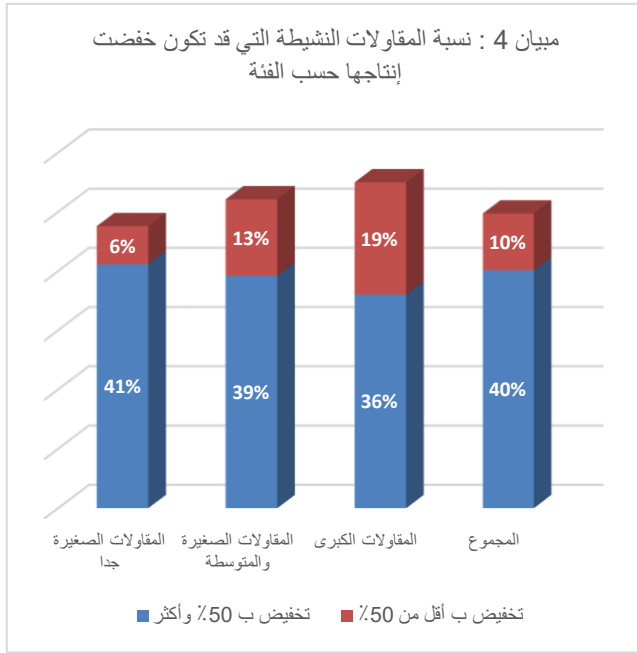


القطاعات الأكثر تضررا من حيث تقليص اليد العاملة قد تشمل بالأساس قطاع الخدمات بما يقارب 245000 منصب شغل، أي بنسبة 17,5% من إجمالي عدد المشتغلين في هذا القطاع. يليه قطاع الصناعة⁽²⁾ بتخفيض 195000 منصب شغل أي ما يمثل 22% من اليد العاملة في هذا القطاع، ثم نجد قطاع البناء الذي قد يكون سجل انخفاضا في مناصب الشغل بنسبة 24% أي ما يعادل تقريبا 170000 منصب خلال هذه الفترة.

حسب فرع النشاط الاقتصادي، قد تكون صناعة الملابس سجلت تخفيضا بنسبة 34% من إجمالي مناصب الشغل في هذا الفرع، يليها الإيواء بتخفيض 31% من المناصب ثم فرعي تشييد المباني والمطاعم، والتي قد تكون قلصت قوتها العاملة بنسبة 27% و26% على التوالي.

¹ باستثناء القطاع المالي والفلاحي.
² بما في ذلك قطاع الصيد والطاقة والصناعات الاستخراجية.

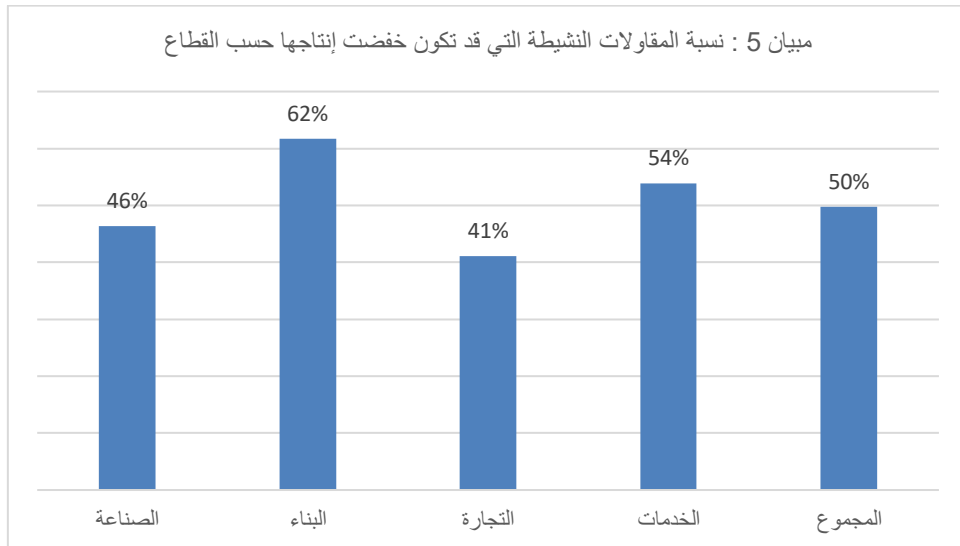
وضعية الإنتاج بالنسبة للمقاولات النشيطة



فيما يتعلق بالمقاولات التي استمرت في أنشطتها (43% من إجمالي المقاولات) رغم الأزمة الصحية، فإن نصف هذه المقاولات قد تكون اضطرت إلى تقليص إنتاجها للتكيف مع الظرفية الراهنة. في حين قد تكون 81% من هذه المقاولات خفضت إنتاجها بنسبة 50% أو أكثر.

حسب فئة المقاولات، صرحت 49% من المقاولات الصغيرة جدا، الصغرى والمتوسطة، النشيطة في الفترة المرجعية للبحث، قد تكون خفضت إنتاجها بسبب الأزمة الصحية الحالية. (انخفاض ب 50% وأكثر بالنسبة ل 40% من هذه المقاولات).

حسب القطاع، 62% من مقاولات قطاع البناء، التي تواصل مزاولة أنشطتها، قد تكون اضطرت لتخفيض إنتاجها. كما قد تكون قطاعات أخرى تأثرت بهذا التراجع، ولا سيما قطاع الإيواء والمطاعم (60%)، والصناعات الكيماوية والشبه الكيماوية (52%)، والنقل والتخزين (57%)، وصناعة النسيج والجلد (44%).



وضعية المقاولات المصدرة

في ظل القيود الحالية التي اعتمدها غالبية البلدان على الصعيد الدولي، أعلنت ما يقرب 67٪ من المقاولات المصدرة بالمغرب أنها قد تكون تضررت من جراء الأزمة الصحية الراهنة، حيث أن مقولة واحدة من بين كل تسع مقاولات قد تكون أوقفت نشاطها بشكل نهائي، في حين أن خمس مقاولات من بين تسعة قد تكون علقت أنشطتها بشكل مؤقت بينما لا تزال ثلث المقاولات المصدرة تزاوّل نشاطها الاقتصادي لكنها قد تكون اضطرت إلى تقليص إنتاجها.

من جهة أخرى، قد يكون تم تخفيض أزيد من 133000 منصب شغل في قطاع التصدير، أي نسبة 18٪ من إجمالي مناصب الشغل التي تم تقليصها في جميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية (726000). وهكذا قد يكون تم تخفيض أكثر من 50000 منصب شغل على صعيد المقاولات المصدرة والعاملة في صناعة النسيج والجلد، وهو ما يمثل 62٪ من إجمالي مناصب الشغل المقلصة على مستوى هذا القطاع. كما قد يكون تم تخفيض 7200 منصب شغل من طرف المقاولات العاملة في قطاع الاعلام والاتصال أي بنسبة 60٪ من إجمالي القطاع، في حين قد تكون هذه النسبة بلغت 38٪ أي ما يعادل 14000 منصب شغل مقلص في قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية، و11000 أي 35٪ في قطاع الصناعة الغذائية، و10000 منصب تمثل نسبة 30٪ في قطاع الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية.

